مفاهيم حول المنهجية القانونية:

لا شك في أن أي من الدراسات العلمية لأي موضوع قانوني يجب أن تكون محكومة **بمنهج علمي**، وهي تستفيد من المنهجية في القانون بشكل عام، كون تحليل أي موضوع يتعلق بقاعدة أو مجموعة قواعد قانونية لابد أن يصل إلى تحليل **الحالات الواقعية التي تشملها القاعدة القانونية** وكذلك الحلول التي تضعها لها، بذلك يمكن تقويم القاعدة القانونية و الحلول التي تتضمنها.

عندما نتحدث عن منهجية ما فإننا نقرنها بالضرورة **بطبيعة الموضوع** الذي تتعلق به والذي يستفاد من خصوصية المنهجية في الدراسات القانونية هو أننا كلما قاربنا منهجية القانون Méthodologie Juridique فإننا نستحضر في أذهاننا أن الظاهرة القانونية ليست كباقي الظواهر التي تتناولها مناهج علمية موضوعية ذلك أن **محيط الظاهرة القانونية محيط متغير** لأنه يدخل في مجالات العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

إذا تناولنا المنهجية القانونية فإننا نجد أنها **تنبع من خصوصية القانون موضوعا و منهجا**.وقد نلتمسها في الممارسات الفكرية لدى رجال القانون و الفكر القانوني من مشرعين وفقهاء وقضاة.

خصوصية الموضوع القانوني:

لقد بات من المعلوم أنه لا يستقيم الحديث عن أي منهج كيفما كان من غير الإلتفات إلى **الموضوع الذي يتعلق به هذا المنهج** فلكل منهج موضوع ولكل موضوع منهج، و في هذه العلاقة تتحدد خصوصية المنهج في ضوء خصوصية الموضوع.